

## نحو مؤسسات صغيرة ومتوسطة أكثر استدامة

### Towards more sustainable SMEs

مفيد عبداللاوي<sup>1</sup>، فضيلة كشييدة<sup>2</sup>، رشيد فرج<sup>3</sup>

<sup>1</sup> جامعة الوادي (الجزائر)

<sup>2</sup> جامعة الجيلاي بونعامة - خميس مليانة (الجزائر)

<sup>3</sup> جامعة سوسة (تونس)

**ملخص:** أصبحت التنمية المستدامة التزاما قانونيا وأخلاقيا لمعظم الشركات من جميع الأحجام، ونظرا لأهمية مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في غالبية الاقتصاديات، إلا أنها يجب أن تتغلب على عدد من العقبات التي تحول دون الانخراط في ممارسات التنمية المستدامة، سواء طوعية أو عن طريق الالتزام، خاصة وأن من المسلم به أن هذه الممارسات لن تكون مستدامة ولها ثمار دون اعتماد هذه الفلسفة من قبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. تهدف دراستنا إلى إيجاد توازن بين مختلف أركان التنمية المستدامة الثلاثة (الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية)، للابتكار وضمان استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للعمل بشكل أفضل مع الحكومات وزيادة الوعي بين العملاء من منظور التنمية المستدامة. أهم ما تم التوصل إليه أن الفصل بين الجوانب الاقتصادية، البيئية والاجتماعية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اليوم يفقد معناه، بل تعمل هذه الجوانب في ترابط دائم ومعقد، لذا لا بد أن نفهم قضايا التنمية المستدامة من خلال المضي أبعد من هذا التصنيف، مع ضرورة اعتمادها من بين الأولويات الإستراتيجية التي تسعى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيقها.

**الكلمات المفتاحية:** مؤسسات؛ تنمية؛ مستدامة.

**تصنيف JEL:** Q01؛ O0؛ L3

**Abstract:** Sustainable development has become a legal and ethical obligation for most companies of all sizes, given the importance of SMEs' contribution to the majority of economies, and although most recognize their responsibilities, they must overcome a number of obstacles to engaging in sustainable development practices, Whether voluntarily or by commitment, especially as it is recognized that these practices will not be sustainable and bear fruit without the adoption of this philosophy by small and medium enterprises.

Our study aims to balance the three different pillars of sustainable development (economic, social and environmental), to innovate and ensure the sustainability of SMEs to work better with governments and to increase awareness among customers from a sustainable development perspective.

Most importantly, the separation between the economic, environmental and social aspects of SMEs today loses its meaning. These aspects are considered to be a permanent and complex interdependence. Therefore, we must understand the issues of sustainable development by moving beyond this classification, with the need to adopt them among Strategic priorities that SMEs seek to achieve.

**Keywords:** Enterprises; Development; Sustainable

**Jel Classification Codes :** L3; O0; Q01

**I- تمهيد :**

إن الانخراط في نهج التنمية المستدامة ليس قرارا بسيطا للمؤسسة، إنها بالأحرى رحلة مع سلسلة القرارات التي يجب أن تأخذ في عين الاعتبار المبادئ التي تركز عليها التنمية المستدامة، وبالتالي فإن هذه الرحلة لا تقل أهمية عن قرار المشاركة فيها، حيث تعد المؤسسة بصفة عامة المحرك الأساسي للتنمية والتطور الاقتصادي، من بين هذه المؤسسات برز بشكل جلي الدور الحيوي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فهي تمثل قاطرة التنمية بما تتميز به من خصائص مرونة الإدارة، والقدرة على التكيف مع التغيرات، وسهولة الدخول في السوق التي تؤهلها لتكون من أبرز آليات تحقيق التنمية المستدامة.

على أساس ما تقدم تبرز معالم إشكالية البحث والتي يمكن بلورتها في السؤال الجوهرى التالي:

**ما مدى اهتمام ووعي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بضرورة العمل بمتطلبات التنمية المستدامة لتحسين أدائها وتعزيز قدرتها التنافسية لضمان البقاء والاستمرارية ؟**

من الإشكالية يتم طرح التساؤلات التالية:

➤ ما هي أبعاد التنمية المستدامة، وما هي أهدافها، وما هي آليات متابعتها ؟

➤ ماهو الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

➤ ما مدى توجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للاستدامة ؟

**أهداف البحث:**

➤ تحليل بعض المفاهيم المتعلقة بالتنمية المستدامة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

➤ التعرف على واقع التنمية المستدامة من خلال التعرف على أهدافها وسبل متابعتها.

➤ التعرف على مختلف الرهانات التي تسعى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيقها من خلال الانخراط في ممارسات التنمية المستدامة.

➤ الخروج بمجموعة من الاقتراحات والتوصيات استنادا إلى نتائج البحث.

**1.II- مفهوم التنمية المستدامة****أولا: تعريف التنمية المستدامة**

وضعت العديد من التعاريف للتنمية المستدامة وبطرق مختلفة، لكن يستند التعريف الشائع والمستخدم على نطاق واسع في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية في عام 1987 "مستقبلنا المشترك" الذي عرف التنمية المستدامة على أنها: التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتهم، والتي تبنى عليها رؤية طويلة الأجل تأخذ في الاعتبار عدم الفصل بين الأبعاد البيئية، الاجتماعية والاقتصادية للأنشطة الإنمائية (Maxime, 2012, pp. 04-05).

التنمية المستدامة تركز على الموازنة بين التوازنات البيئية، السكانية والطبيعية، وهي التنمية التي تسعى إلى الاستخدام الأمثل وبشكل منصف للموارد الطبيعية بحيث تعيش الأجيال الحالية دون إلحاق الضرر بالأجيال المستقبلية (عبد القادر سويقي، 2008، الصفحات 76-77).

أعطى قبول هذا المصطلح من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة أهمية بالغة، كما أدى بدوره إلى تطوير مبادئ التنمية المستدامة خلال عام 1992 من قبل قادة وصناع القرار الرئيسيين في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، في مدينة ريو دي جانيرو، البرازيل. على مدار العشرين سنة الماضية استطاعت المجتمعات المدنية، الشركات الأهلية والمنظمات غير الحكومية من إحراز تقدم في عملية التنمية المستدامة، إلا أنه يبقى مفهوم التنمية المستدامة مقرون بالغموض وصعوبة التنفيذ، وما تزال العديد من الاتجاهات غير المستدامة تعمل

بدون أي قيود سياسية توجد في عملية التنمية المستدامة، ووفقا لذلك يعتبر تغير المناخ السبب الفعلي وراء وضع جدول أعمال التنمية المستدامة (مبارك، 2016، صفحة 13).

#### ثانيا: أبعاد التنمية المستدامة

هناك من يعرف التنمية المستدامة على أنها "تنمية بأبعاد ثلاثة مترابطة ومتكاملة في إطار تفاعلي يتسم بالضبط والتنظيم والترشيد للموارد" (محمد غنيم و أحمد ابو زنت، التنمية المستدامة : فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، 2006، صفحة 39)، في حين يرى باحثون آخرون أن "التنمية ذات أبعاد مختلفة، فهي لا تركز على الجانب البيئي، بل تشمل أيضا جوانب اقتصادية واجتماعية، في حين هذه الأبعاد مترابطة ومتداخلة ومتكاملة ولا يجوز التعامل معها بمعزل عن بعضها البعض، لأنها جميعا تتركس مبادئ وأساليب التنمية المستدامة (محمد غنيم و أبو زنت، التنمية المستدامة من منظور الثقافة العربية الإسلامية، 2009، صفحة 23).

تشمل التنمية المستدامة ثلاثة أبعاد (عبيات) مع اعتبار الوزن النسبي لكل بعد ومراعاة مبدأ العدالة بين الأجيال:

**1. البعد الاقتصادي:** تسعى التنمية الاقتصادية في البلدان الثرية إلى إجراء العديد من التخفيضات المتتالية في مستويات استهلاك الموارد الطبيعية والطاقة.

**2. البعد الاجتماعي:** تتضمن عملية التنمية المستدامة التنمية البشرية التي تهدف إلى تحسين مستوى التعليم والرعاية الصحية، فضلا عن مشاركة المجتمعات في صنع القرارات التنموية التي تؤثر على المساواة والإنصاف، ولا بد من الإشارة إلى أن هناك نوعين من الإنصاف، وهما إنصاف الأجيال المقبلة، وإنصاف الناس الذين يعيشون اليوم، ولا يجدون فرصا متساوية مع غيرهم في الحصول على الخدمات الاجتماعية والموارد الطبيعية، لذلك تهدف التنمية إلى تحسين فرص التعلم، وتقديم العون للقطاعات الاقتصادية غير الرسمية، والرعاية الصحية بالنسبة للمرأة، ولجميع فئات المجتمع.

**3. البعد البيئي:** تسعى التنمية المستدامة إلى إنجاز عدد من الأهداف البيئية، ومن بينها ترشيد استخدام الموارد القابلة للنضوب، بهدف ترك بيئة ملائمة ومماثلة للأجيال القادمة، نظرا لعدم وجود بدائل أخرى لتلك الموارد، ولمراعاة القدرة المحدودة للبيئة على استيعاب النفايات مع تحديد الكمية المراد استخدامها بشكل دقيق.

#### ثالثا: آليات تطبيق التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية

يعتقد الكثير من الباحثين في مجال التنمية المستدامة أن انتهاج التنمية المستدامة في ظل الصعوبات الاقتصادية المطروحة لا يعتبر خيارا من بين الخيارات المطروحة امام المؤسسات الاقتصادية، بل هو أبعد من ذلك فهو غير مفروض عليها إلا أن اختيار انتهاجه من طرف المؤسسات يمنحها جملة من الامتيازات، بشرط أن يستطيع صاحب المؤسسة من الاستفادة من الفرص التي يمنحها له هذا الخيار. فانتهاج التنمية المستدامة بالنسبة للمؤسسة الاقتصادية يعتبر أحد الوسائل التي تسمح لها بإعادة تحديد إستراتيجيتها الطويلة المدى، التي تؤدي إلى تحسين تنافسيتها الطويلة والمتوسطة المدى.

توجد العديد من الآليات التي تحقق بها المؤسسة التوجه نحو سياسة التنمية المستدامة نذكر من بينها (مهري، 2014، الصفحات 254-257):

#### 1. المعايير والمواصفات القياسية المتعلقة بالتنمية المستدامة

في الواقع لا يوجد لحد الساعة معيار موحد يشمل كيفية إدارة التنمية المستدامة، كما لا توجد مواصفات قياسية يمكن من خلالها الحصول على شهادات مخصصة للتنمية المستدامة فما هو موجود لا يشمل إلا أجزاء من رهانات التنمية المستدامة واهم هذه المعايير نجد: أ. المواصفة ايزو 14001: تصف نظام إدارة البيئة الذي من خلاله يمكن تأكيد وإثبات أن المؤسسة تمارس نشاطها وفق ما هو منصوص عليه قانونا وأنها تحترم البيئة وتحافظ عليها.

ب. نظام إدارة الجودة "ISO9001:2000": هو نظام يهدف إلى تحسين أسلوب الإدارة في سبيل تحقيق جودة ذات مستوى عال، تستطيع من خلالها المؤسسة أن تنظم عملياتها وتدير مواردها كي تحقق الجودة وتحسنها بشكل اقتصادي في كافة الأنشطة التي تقوم بها.

ج. نظام السلامة والصحة المهنية BS OHSAS 18001:2007: هو نظام إدارة الصحة والسلامة المهنية يعنى بتحديد المتطلبات التي يجب توافرها في أي نظام لإدارة الصحة والسلامة المهنية، لتمكين الجهات المطبقة لهذا النظام من التحكم في المخاطر المتصلة بالصحة والسلامة المهنية وتحسين أدائها.

د. المواصفة القياسية المستقبلية حول المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات ايزو 26000: هي مبادرة تقوم بوضعها منظمة الايزو الهدف من ورائها هو "توفير الإرشاد والتوجيه حول المسؤولية الاجتماعية"، من خلال تصنيف أبعاد هذه المعايير يتضح لنا أنها تجسد اجزاء محددة فقط من التنمية المستدامة، وتجدر الإشارة إلى أن المواصفات التي تحقق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة تتجسد في مواصفة الايزو 9001، أما مواصفة الايزو 14001 فهي تتعلق بالبعد البيئي للتنمية المستدامة، في حين تجسد المواصفة OHSAS 18001 التي تتعلق بالصحة والسلامة المهنية والبعد الاجتماعي للتنمية المستدامة.

## 2. تبني تكنولوجيا الإنتاج النظيف كآلية لتحقيق التنمية المستدامة

يعد الإنتاج الأنظف طريقة لتطبيق التنمية المستدامة، وهو تطبيق متواصل لإستراتيجية بيئية وقائية متكاملة العمليات والمنتجات من أجل تقليل المخاطر المتصلة بالإنسان والبيئة وترتبط مباشرة بعملية التصنيع التي تقلل الآثار البيئية من خلال التجهيزات والآلات التي لا تلوث البيئة ولا تستنزف موارد كبيرة.

هذه الآلية تحقق عدة مكاسب للمؤسسة، فهي تسهم في زيادة أرباحها بزيادة الإنتاج دون إلحاق الضرر بالبيئة المحيطة، فالبعد البيئي هو بعد أساسي في تكنولوجيايات الإنتاج النظيف، لذلك تعتبر من أهم الآليات لتطبيق التنمية المستدامة، خصوصاً لدى المؤسسات الاقتصادية الصناعية.

3. تسير النفايات: إن أحد أكبر التحديات التي تواجه المؤسسات الإنتاجية في الوقت الحاضر هو ازدياد كمية النفايات والمخلفات، لذا وجب على المؤسسة أن تبحث عن حلول، وبدائل قصد التقليل أو التخلص النهائي منها، ومن هذا المنطلق ظهرت فكرة إدارة وتسيير النفايات التي تعني استخدام مجموعة من الطرق أو التقنيات من أجل الحد من الآثار السلبية الناجمة عن النفايات بصورها المختلفة، صلبة، سائلة أو غازية.

## رابعا: أهداف التنمية المستدامة واقعها وكيفية متابعتها

في إطار المنتدى العربي للتنمية المستدامة الذي يعتبر منبرا إقليميا رفيع المستوى الذي اجتمعت فيه حكومات الدول العربية والجهات المعنية بالتنمية المستدامة للاطلاع على التجارب الوطنية والإقليمية، وكذا لاستعراض ومتابعة تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في المنطقة العربية، وقد عقدت الدورات الخمس السابقة للمنتدى في عمان سنتي 2014 و 2016، وفي المنامة سنة 2015، وفي الرباط سنة 2017، وفي بيروت سنة 2018، وقد ثبت إعلان الدوحة بشأن تنفيذ خطة التنمية المستدامة لسنة 2030 (الأمم المتحدة، 09-11 افريل 2019، صفحة 02).

أهداف التنمية المستدامة هي مجموعة تتكون من 17 هدف و 169 غاية تم وضعها بواسطة الأمم المتحدة وتتعلق بمستقبل التنمية العالمية، وقد ذكرت هذه الأهداف في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 25 سبتمبر 2015، جاءت هذه الأهداف استكمالا للأهداف الإنمائية للألفية والتي اعتمدت سنة 2000، فأهداف التنمية المستدامة تعتبر خطة لتحقيق مستقبل أفضل وأكثر استدامة للجميع حيث تتصدى هذه الأهداف للتحديات العالمية التي نواجهها، بما في ذلك تحديات متعلقة بالفقر، عدم المساواة، المناخ، تدهور البيئة، الازدهار،

السلام والعدالة، بالإضافة إلى ترابط الأهداف والتأكد من عدم تخلف احد عن الركب، فمن المهم تحقيق كل هدف من الأهداف بحلول 2030، سنعرض هذه الأهداف مع توضيح واقع كل هدف وكيفية متابعته (الأمم المتحدة أهداف التنمية المستدامة):

**1. القضاء على الفقر:** يتمثل الغرض من هذا الهدف في القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان في العالم، إلا أن الفقر أكثر من مجرد الافتقار إلى الدخل والموارد ضمانا لمصدر رزق مستدام، حيث أن مظاهره تشمل الجوع، سوء التغذية، ضالة إمكانية الحصول على التعليم وغيره من الخدمات الأساسية، التمييز الاجتماعي، الاستبعاد من المجتمع، علاوة على عدم المشاركة في اتخاذ القرارات. على الرغم من خفض معدلات الفقر المدقع إلى أكثر من النصف منذ عام 2000، إلا أن عشر سكان المناطق النامية لا يزالون يعيشون وأسرهم على أقل من 1.90 دولار يوميا، ويوجد ملايين أخرى ممن يكسبون يوميا أكثر من ذلك قليلا، وأحرز تقدم كبير في عديد الدول في شرق آسيا وجنوب شرقها، مع ذلك لم يزل 42% من سكان إفريقيا جنوب الصحراء يعيشون تحت خط الفقر. لذا لا بد من توفير الوظائف المستدامة والتشجيع على وجود التكافؤ، بالإضافة إلى تنفيذ نظم الحماية الاجتماعية للمساعدة في تخفيف معاناة البلدان المعرضة لمخاطر.

**2. القضاء التام على الجوع:** يتمثل الغرض من هذا الهدف في القضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي والتغذية الجيدة والنهوض بالزراعة المستدامة، فقد أن الأوان لإعادة التفكير في كيفية تحقيق الأمن الغذائي، وإذا تم ذلك بطريقة صحيحة، فيمكن للمزارع والغابات ومصادر الأسماك أن توفر طعاما مغذيا للجميع، وأن تولد مصادر دخل لائقة، وأن تدعم في نفس الوقت تنمية ريفية تركز على الناس، وتحمي البيئة.

إلا أنه في الوقت الراهن، تتعرض التربة والمياه العذبة والمحيطات والغابات والتنوع البيولوجي للتدهور السريع، ويشكل تغير المناخ ضغطا إضافيا على الموارد التي نعتمد عليها، مما يزيد من المخاطر المرتبطة بالكوارث مثل الجفاف والفيضانات، ولم يعد كثير من الريفيين سواء رجالا ونساء قادرين على تغطية نفقاتهم على أراضيهم، مما يجبرهم على الهجرة إلى المدن بحثا عن الفرص.

**3. الصحة الجيدة والرفاهية:** يتمثل الغرض من هذا الهدف هو ضمان توفير حياة صحية، وتعزيز الرفاهية في جميع الأعمار، وقد اتخذت خطوات واسعة النطاق صوب زيادة العمر المتوقع وخفض حالات الإصابة ببعض الأمراض الفتاكة المرتبطة بوفيات الأطفال والأمهات. تحقق تقدم جوهري في زيادة إمكانية الحصول على المياه النظيفة والصرف الصحي وخفض حالات الإصابة بالمalaria، السل وشلل الأطفال، والحد من فيروس نقص المناعة البشرية، ومع ذلك فثمة حاجة إلى بذل المزيد من الجهود للقضاء كلية على مجموعة واسعة من الأمراض ومعالجة الكثير من المسائل الصحية.

**4. التعليم الجيد:** يسعى هذا الهدف إلى ضمان جودة التعليم الشامل والعدل، وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة، حيث يشكل الحصول على تعليم جيد الأساس الذي يركز عليه تحسين حياة الناس وتحقيق التنمية المستدامة، وبتيسير الحصول على التعليم الشامل، يمكن تزويد المجتمعات المحلية بالأدوات اللازمة لتطوير حلول مبتكرة تساعد في حل مشاكل العالم الكبرى.

يوجد حاليا أكثر من 265 مليون طفل غير ملتحقين بالمدارس، 22% منهم في سن الالتحاق بالدراسة الابتدائية، وفضلا عن ذلك يفتقر الأطفال الملحقين أصلا بالمدارس إلى المهارات الأساسية في القراءة والحساب، وفي العقد الماضي أحرز تقدم كبير في العمل نحو زيادة فرص الحصول على التعليم في كل المستويات وزيادة معدلات الالتحاق بالمدارس وبخاصة للمرأة والفتاة، وتحسن مهارات القراءة والكتابة الأساسية كثيرا.

إن الحاجة لم تزل قائمة لجهود أكثر جرأة في ما يتصل بتحقيق أهداف التعليم الشامل، فقد حقق العالم المساواة في التعليم الابتدائي بين الفتيات والفتيان، إلا أن عدد قليل من البلدان حققت هذا الهدف على جميع مستويات التعليم.

**5. المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء:** تعد إتاحة فرص متساوية للمرأة والفتاة في الحصول على التعليم والرعاية الصحية والعمل اللائق والتمثيل في عملية صنع القرار في المجال السياسي والاقتصادي، يعود بالنفع على المجتمعات وعلى الإنسانية بصفة عامة. المساواة بين الجنسين ليست حقا أساسيا من حقوق الإنسان وحسب، ولكنها كذلك أساسا لازما لإحلال السلام وللرخاء وللإستدامة في العالم، ومع ذلك بلغت واحدة من كل خمس نساء في زمننا الحاضر (منهن في الفئة العمرية 14 - 49 عاما) عن تعرضهن لعنف العشير، سواء كان ذلك عنفا جنسيا أو جسديا، في خلال فترة الـ 12 شهرا الماضية، ولا يمتلك 49 بلدا في العالم في الوقت الحاضر أي قوانين لحماية المرأة من العنف المنزلي. وهناك تقدم محرز في ما يتصل بالممارسات الضارة مثل زواج الصغيرات وختان الإناث، اللتان انخفضتا بنسبة 30% في العقد الماضي، ومع ذلك لم يزل هناك مزيد من العمل اللازم للقضاء على تلك الممارسات الضارتان قضاء تاما (الأمم المتحدة لرسم مستقبلا معا).

كان لزاما على الدول إيجاد أطر قانونية جديدة في ما يتصل بمساواة المرأة في مكان العمل والقضاء على الممارسات الضارة التي تستهدف النساء الذي يعد أمر ضروري للقضاء على التمييز القائم بين الجنسين المنتشر في كثير من البلدان في أرجاء العالم. **6. المياه النظيفة والنظافة الصحية:** يقصد بهذا الهدف ضمان توافر المياه، وخدمات الصرف الصحي للجميع، فتوافر مياه نظيفة هو جزء أساسي من العالم الذي نريد أن نحيا فيه.

تؤثر ندرة المياه وسوء نوعيتها وضعف تجهيزات مرافق الصرف الصحي تأثيرا سلبيا على الأمن الغذائي والخيارات المعيشية والفرص التعليمية للأسر الفقيرة في جميع أنحاء العالم، يهدد خطر شح موارد المياه العذبة بحلول 2050 أكثر من ملياري إنسان، ومن المحتمل أن يعيش ربع سكان العالم في بلدان متأثرة بشح المياه المزمن أو المتكرر، ويلحق الجفاف أضرارا بأشد بلدان العالم فقرا، مما يتسبب في تفاقم الجوع وسوء التغذية ومما يبعث على السرور إحراز تقدم كبير في إتاحة مصادر مياه الشرب وتحسين المرافق الصحية في أثناء العقد الماضي، حيث يحصل أكثر من 90% من سكان العالم الآن على مصادر محسنة لمياه الشرب.

ولتحسين موارد مياه الشرب ومرافق الصرف الصحي، كانت الحاجة إلى زيادة الاستثمار في إدارة النظم الإيكولوجية للمياه العذبة ومرافق الصرف الصحي على المستوى المحلي في العديد من البلدان النامية في إفريقيا جنوب الصحراء وآسيا الوسطى وجنوب آسيا وشرق آسيا وجنوب شرق آسيا.

**7. طاقة نظيفة وبأسعار معقولة:** يعني هذا الهدف حصول الجميع على خدمات الطاقة الحديثة والمستدامة بتكلفة ميسورة. فالحصول على الطاقة مسألة ضرورية للجميع، والعمل على تحقيق هذا الهدف هو مسألة مهمة جدا لأنها مرتبطة بشكل خاص بأهداف التنمية المستدامة الأخرى. ولإنشاء مجتمعات محلية أكثر شمولاً واستدامة، فإن من الضروري التركيز على إتاحة الحصول على الطاقة أمام الجميع، وزيادة كفاءة استخدامها واستخدام الطاقة المتجددة من خلال إتاحة الوظائف والفرص الاقتصادية الجديدة. في الوقت الحاضر هناك 03 مليارات فرد يفتقدون حلولاً للطهي النظيف، حيث يتعرضون لمستويات خطيرة من تلوث الهواء. وفضلا عن ذلك، يفتقد ما يقل عن مليار فرد إلى الكهرباء ويعيش نصف أولئك في إفريقيا جنوب الصحراء، فقد أحرز تقدم في العقد الماضي يتصل باستخدام الكهرباء المتجددة التي تنتج باستخدام المياه أو الطاقة الشمسية أو طاقة الرياح، وتجدر الإشارة إلى أن نسبة الطاقة المستخدمة لكل وحدة من وحدات الناتج المحلي الإجمالي آخذة في التناقص.

ومع ذلك فإن التحدي لا يزال قائما ويتطلب الوصول إلى الوقود النظيف والتكنولوجيا، وإحراز مزيدا من التقدم فيما يتعلق بدمج الطاقة المتجددة في الاستخدامات النهائية في المباني ووسائل النقل وفي العمليات الصناعية، كما يجب زيادة الاستثمارات العامة والخاصة في مجال الطاقة، وزيادة التركيز بشكل أكبر على الأطر التنظيمية ونماذج الأعمال المبتكرة لتحويل أنظمة الطاقة في العالم.

**8. العمل اللائق ونمو الاقتصاد:** يعني هذا الهدف تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل والمستدام للجميع، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع.

لا يزال نحو نصف سكان العالم يعيشون على ما يعادل قرابة دولارين يوميا، وفي كثير من الأماكن، لا يضمن الالتحاق بالوظيفة القدرة على التخلص من الفقر.

إن استمرار انعدام فرص العمل اللائق، وعدم كفاية الاستثمارات، وقلة الاستهلاك يقضي إلى ضرورة مشاركة الجميع في التقدم، وسوف يقتضي النمو الاقتصادي المستدام أن تعمل المجتمعات على تهيئة الظروف التي تتيح للناس الحصول على فرص عمل جيد تحفز الاقتصاد دون الإضرار بالبيئة، لذا يقتضي منا ضرورة التفكير فيما ننتهجه من سياسات اقتصادية واجتماعية إزاء القضاء على الفقر، مع الاستعانة بأدوات جديدة في هذا المضمار.

**9. الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية:** يعني هذا الهدف إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل والمستدام للجميع، وتشجيع الابتكار

الاستثمار في الهياكل الأساسية كالنقل، ونظم الري، والطاقة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات هو ضرورة لتحقيق التنمية المستدامة وتمكين المجتمعات في بلدان عديدة، وقد أصبح من المعروف أن النمو في الإنتاجية وزيادة الدخل وتحسين مخرجات نظامي الصحة والتعليم تقتضي جميعها الاستثمار في الهياكل الأساسية.

والتقدم التكنولوجي هو أساس الجهود المبذولة لتحقيق المقاصد البيئية، كزيادة كفاءة الموارد والطاقة، وبدون التكنولوجيا والابتكار يتوقف التصنيع، وإذا توقف التصنيع توقفت التنمية، ولذا توجد حاجة لمزيد من الاستثمارات في المنتجات ذات التكنولوجيا الفائقة التي تحمّن على عمليات الإنتاج الصناعي بما يزيد الكفاءة وللتركيز على خدمات الهواتف المحمولة التي تزيد من التواصل بين الناس.

**10. الحد من أوجه عدم المساواة:** الغرض من هذا الهدف هو الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها.

خطى المجتمع الدولي خطوات واسعة نحو إخراج الناس من دائرة الفقر، ولم تزل أشد الأمم ضعفا هي أقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية تشق طريقها نحو التقليل من الفقر، غير أن غياب المساواة لم يزل قائماً، حيث توجد تباينات كبيرة في ما يتعلق بالحصول على الخدمات الصحية والتعليمية وغيرها.

وللتقليل من غياب المساواة، ينبغي أن تكون السياسات العامة عالمية في منطلقاتها، مع الاهتمام باحتياجات الفئات المحرومة والمهمشة، كما توجد حاجة لزيادة مناطق التجارة المعفاة من الرسوم الجمركية وإعطاء الأفضلية لصادرات البلدان النامية، فضلا عن زيادة حصة التصويت الممنوحة للبلدان النامية في صندوق النقد الدولي، كما يمكن أن تساعد الابتكارات في مجال التكنولوجيا في تقليل كلفة تحويل أموال العمال المهاجرين.

**11. مدن ومجتمعات محلية مستدامة:** يعني هذا الهدف جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع، وآمنة، وقادرة على الصمود ومستدامة، المدن هي مراكز للأفكار والتجارة والثقافة والعلوم والإنتاج والتنمية الاجتماعية وغيرها من الأنشطة البشرية، وللمدن الفضل في تمكين الناس من التقدم الاجتماعي والاقتصادي، ومن المهم وجود ممارسات فعالة للتخطيط والإدارة الحضريين لمواجهة التحديات الناجمة عن التحضر وتوقعات زيادة عدد سكان المدن إلى 05 مليار فرد بحلول عام 2030.

ويمكن التغلب على تحديات التوسع الحضري السريعة كالتخلص من النفايات الصلبة وإدارتها في داخل المدن بسبل تسمح للمدن مواصلة الازدهار والنمو، وفي نفس الوقت تحسين استخدام الموارد وتقليل التلوث والفقر.

**12. الاستهلاك والإنتاج المسؤولان:** يعني هذا الهدف ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة، تتعلق أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة بتشجيع الكفاءة في الموارد والطاقة، واستدامة الهياكل الأساسية، وتيسير الحصول على الخدمات الأساسية، وإتاحة فرص العمل

اللائق الذي لا يضر بالبيئة، وتحسين جودة الحياة بما يعود بالنفع على الجميع، يساعد تطبيق أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة على إنجاز خطط التنمية الشاملة، وخفض التكاليف الاقتصادية والبيئية والاجتماعية مستقبلا، وتوطيد القدرة التنافسية الاقتصادية، وخفض حدة الفقر.

**13. العمل المناخي:** الغرض من هذا الهدف هو اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ، بلغت انبعاثات الغازات الناشئة عن الأنشطة البشرية أعلى مستوى لها في التاريخ، وينشأ عن تغير المناخ تأثيرات واسعة النطاق في النظم البشرية والطبيعية بكل بلد من البلدان، وبكل قارة من القارات.

وبعد تعرض الغلاف الجوي والمحيطات للاحتراز، أصبحت مساحات الثلوج والجليد في تناقص، ومستويات البحر في ارتفاع، ومن المتوقع أن ترتفع درجة حرارة السطح العالمي على مدار القرن الحادي والعشرين، وما لم تتخذ الإجراءات اللازمة من المحتمل أن ترتفع بما يتجاوز ثلاث درجات مئوية خلال هذا القرن.

وفي ضوء ما يحدثه تغير المناخ من تأثيرات في التنمية الاقتصادية، والموارد الطبيعية، وحالة الفقر، أصبحت معالجته تشكل عنصرا معقدا في إطار إنجاز التنمية المستدامة، وسوف يضمن التوصل إلى حلول لتغير المناخ بصورة غير مكلفة ومتصاعدة.

**14. الحياة تحت الماء:** يعني هذا الهدف حفظ المحيطات، البحار، الموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة، فمياه الأمطار، مياه الشرب، الطقس، المناخ، السواحل، الغذاء وحتى الأكسجين الموجود في الهواء الذي نتنفسه، توفرها البحار وتنظمها جميعا في نهاية المطاف، وقد كانت المحيطات والبحار على مر التاريخ قنوات حيوية للتجارة والنقل.

**15. الحياة في البر:** يعني هذا الهدف حماية النظم البرية وترميمها، وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف فقدان التنوع البيولوجي.

تغطي الغابات مساحة 30 في المائة من سطح الأرض، وعلاوة على أنها توفر الأمن الغذائي والمأوى، فإنها عنصر مهم من عناصر مكافحة تغير المناخ، وحماية التنوع الإيكولوجي. يفقد سنويا 13 مليون هكتار من الغابات، في الوقت الذي أفضى فيه التدهور في الأراضي الجافة إلى تصحر 3.6 بليون هكتار.

إن إزالة الغابات والتصحر الناشئين عن الأنشطة البشرية وتغير المناخ يشكلان تحديين رئيسيين أمام التنمية المستدامة، وأصبحا يؤثران في حياة ومصادر رزق ملايين الناس في سياق الحرب ضد الفقر. وتبذل الجهود سعيا إلى إدارة الغابات ومكافحة التصحر.

**16. السلام والعدل والمؤسسات القوية:** الغرض من هذا الهدف هو تشجيع وجود المجتمعات السلمية الشاملة للجميع تحقيقا للتنمية المستدامة وتوفير إمكانية اللجوء إلى القضاء أمام الجميع، والقيام على جميع المستويات ببناء مؤسسات فعالة خاضعة للمساءلة.

**17. عقد الشراكات لتحقيق الأهداف:** يعني هذا الهدف تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكات العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة

أشار الأمين العام للأمم المتحدة في تقريره الطريق إلى الكرامة بحلول عام 2030 إلى أن نجاح جدول أعمال التنمية المستدامة يتوقف على مدى قدرته على حشد الفاعلون والشراكات الجديدة والجهات المؤيدة ومواطني العالم ككل.

## II.2- مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لقد أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحتل مكانة هامة في اقتصاديات الدول، وذلك من خلال مساهمتها بصفة فعالة في التخفيف من الأزمة الاقتصادية والاجتماعية الحادة وتحقيق النمو الاقتصادي المستمر وجلب استثمارات بالإضافة إلى الصفة الرئيسية لها والمتمثلة في التخفيف من حدة البطالة المتفشية في وسط الشباب.



وبالنظر إلى سهولة تكيفها ومرونتها التي تجعلها تتميز بقدرة هائلة على الجمع بين التنمية الاقتصادية وتوفير فرص العمل وخلق الثروة عن طريق تشجيع الاستثمار وروح المخاطرة لدى أصحاب رؤوس الأموال فإنها تمثل أفضل الوسائل المتاحة للإنعاش الاقتصادي في ظل الإصلاحات الاقتصادية.

### أولاً: تعريف وأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن إعطاء مفهوم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ووضع الحدود الفاصلة بينها وبين باقي المؤسسات الأخرى يحضى بقبول الباحثين والمهتمين بشؤون تنميتها

#### 1. تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن صعوبة تحديد تعريف موحد يتفق عليه الأطراف والجهات المهتمة بشؤون قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يرجع إلى الاختلاف الكبير في طبيعة النظرة التي يتبناها كل طرف في تحديد دور هذه المؤسسات، وسبل النهوض بها وترقيتها، وكذا اختلاف المكان ومجال النشاط من بلد إلى آخر من حيث مستويات النمو والتكنولوجيا المستخدمة والتطور الاقتصادي والاجتماعي والمحيط الذي تعمل ضمنه هذه المؤسسات.

هناك مجموعة من المعايير تستند إليها عملية تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يمكن تقسيم هذه المعايير إلى المعايير الكمية والمعايير النوعية (خوي و حساني، 2008، صفحة 18):

أ. **المعايير الكمية:** إن تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يخضع لجملة من المعايير والمؤشرات الكمية لقياس أحجامها ومحاولة تمييزها عن باقي المؤسسات ومن بين هذه المعايير نجد:

#### • **حجم العمالة:** حسب هذا المعيار تقسم المؤسسات إلى ثلاثة أنواع

✓ **المؤسسات الاقتصادية الكبرى:** هي تلك المؤسسات التي توظف أعداد هائلة من العمال يتجاوز عددهم الآلاف أو حتى مئات الآلاف في بعض الأحيان.

✓ **المؤسسات المصغرة أو وحدات الاستغلال الفردي:** تغطي هذه المؤسسات المصغرة كافة أوجه النشاط الاقتصادي ومختلف مجالاته وفروعه وتشترك كلها في خاصية قيام صاحب المؤسسة بإدارتها بصفة أساسية يستعين ببعض العمال عند الحاجة بشرط أن لا يزيد عددهم عن العشرة عمال.

✓ **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** توظف هذه المؤسسات بين عشرة عمال وخمسمائة عامل.

#### • **المعيار المالي أو النقدي:** يستند المعيار المالي إلى كل من رأس المال، رقم الأعمال، حجم المبيعات.

ب. **المعايير النوعية:** من أهم المعايير النوعية للتمييز بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وغيرها من المؤسسات نجد الاستقلالية، الملكية، الحصة السوقية، محلية النشاط.

• **الاستقلالية:** يقصد بها استقلالية المشروع عن أي تكتلات اقتصادية، وبذلك نستثني فروع المؤسسات الكبرى، كما يقصد بالاستقلالية استقلالية الإدارة والعمل، وأن يكون المدير هو المالك دون تدخل هيئات خارجية في عمل المؤسسة، بمعنى أنه يحمل الطابع الشخصي، وتفرد المدير في اتخاذ القرارات، وأن يتحمل صاحب المؤسسة المسؤولية كاملة فيما يخص التزامات المشروع اتجاه الغير.

• **الملكية:** تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالملكية الفردية وغير التابعة لأي مؤسسة كبرى أو معظمها تابع للقطاع الخاص في شكل مؤسسات أو شركات أموال وقد تكون ملكيتها عامة، وقد تكون الملكية مختلطة.

• **الحصة السوقية:** إن الحصة السوقية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تكون محدودة لصغر حجم المؤسسة أو لصغر حجم

الإنتاج... الخ

● **محلية النشاط:** يقتصر نشاط المؤسسة على منطقة أو مكان واحد وتكون معروفة فيه، وأن لا تمارس نشاطها من خلال عدة فروع.

بعد معرفة مختلف المعايير المعتمدة للتصنيف بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وباقي المؤسسات، سوف نتعرض لمجموعة من

التعاريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

### تعريف منظمة العمل الدولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعرف منظمة العمل الدولي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأنها تلك المنشآت التي يعمل بها أقل من 50 عاملا ورأس مالها لا يقل عن 500.000 دولار بدون أن يتضمن ذلك المبلغ قيمة الأرض والمباني (الناروز، 2015، صفحة ص20).

### تعريف البنك الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

اعتمد البنك الدولي في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على معيار عدد العمال في تقسيم المؤسسات، حيث اعتبر المؤسسة التي يعمل فيها أقل من 10 عمال ومبيعاتها الإجمالية السنوية حتى 100 ألف دولار وإجمالي الأصول حتى 10 آلاف دولار متناهية الصغر، والمؤسسة الصغيرة هي التي يعمل فيها من 10 إلى 49 عاملا وإجمالي الأصول والمبيعات حتى 03 مليون دولار، أما المؤسسات المتوسطة فيعمل بها من 50 إلى 100 عامل وإجمالي الأصول والمبيعات حتى 10 مليون دولار (قاشي و الشيكور، 07/06 ديسمبر 2017، صفحة 03).

### تعريف المشرع الجزائري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

بالرغم من أن وجود المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر منذ الاستقلال إلا أن تحديد محتواها ومضمونها لم يتم الفصل فيه إلا بعد ظهور القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 (الجريدة الرسمية العدد 77، 2001، صفحة 04)، والمعدل بالقانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 17-02 المؤرخ في 10 جانفي 2017 الذي حددت أحكامه المفهوم الدقيق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعلى أساسه يتم دعم هذه المؤسسات وترقيتها من قبل مختلف السلطات العمومية عن طريق اتخاذ عدة تدابير أهمها: تحسين نوعية المعلومات الصناعية التجارية الاقتصادية والمهنية المتعلقة بالقطاع، تسهيل الوصول إليها وتشجيع بروز مؤسسات جديدة والحث على تنافسيتها والمساعدة على توفير المناخ الاستثماري الملائم بتكوين الموارد البشرية الملائمة، وتشجيع الروح المقاولاتية والإبداع فيها.

وقد عرفت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من قبل المشرع الجزائري في المادة الخامسة من القانون رقم 17-02 المؤرخ في 10 يناير 2017 المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (الجريدة الرسمية العدد 02، 2017، صفحة 05)، تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة "مهما كانت طبيعتها القانونية، بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات تشغل من 01 إلى 250 شخصا، لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي أربعة ملايين دج، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مليار دج.

بشكل تفصيلي تعرف المؤسسة المتوسطة بأنها مؤسسة تشغل ما بين 50 إلى 250 شخصا، ورقم أعمالها السنوي ما بين أربع مائة مليون دج إلى أربعة ملايين دج، أو مجموع حصيلتها السنوية ما بين مائتي مليون دج إلى مليار دج وهذا حسب نص المادة 8 من نفس القانون.

كما تعرف المؤسسة الصغيرة بأنها مؤسسة تشغل ما بين 10 إلى 49 شخصا، و رقم أعمالها السنوي لا يتجاوز أربع مائة مليون دج، أو مجموع حصيلتها السنوية لا تتجاوز مائتي مليون دج وذلك حسب المادة 9 من نفس القانون.

أما المؤسسة الصغيرة جدا فهي التي تشغل ما بين 1 و 9 أشخاص، ورقم أعمالها السنوي أقل من أربعين مليون دج، أو مجموع حصيلتها السنوية لا تتجاوز العشرين مليون دج وذلك حسب المادة 10 من نفس القانون.

من خلال تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نلاحظ أن المشرع الجزائري أعطى الأولوية لمعيار عدد العمال ورقم العمال أو مجموع الحصيلة لتصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

## 2. أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن أهمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تكمن في قدرة هذا القطاع على الإسهام الفعال في عملية التنمية وتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية نوضحها فيما يلي (عبد الله القهوي و محمود الوادي، 2012، صفحة 26):

✓ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعد أحد أهم آليات التطوير التقني من حيث قدرتها على تطوير وتحديث عمليات الإنتاج بشكل أسرع وبتكلفة أقل مقارنة بالمشروعات الضخمة، حيث توفر الكثير من المشاريع الصغيرة فرصا للتكامل الاقتصادي بمختلف صورته الأمر الذي يؤدي إلى الرفع من الكفاءة وتخصيص الموارد الاقتصادية.

✓ للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا فعالا في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة والمستدامة من خلال ما يلي (عبد الحميد، 2009، الصفحات 52-61):

- تعظيم فرص العمالة والنتاج الصناعي.
- المساهمة في تعظيم الفائض الاقتصادي ورفع الكفاءة الإنتاجية.
- تنمية الصادرات.
- المساهمة في تكوين الكوادر المحلية وجذب المدخرات.
- تحقيق التنمية الإقليمية.

### ثانيا: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الدعامية والركيزة الأساسية لكثير من اقتصاديات البلدان النامية وأداة للبناء الاقتصادي وذلك لتمتعها بجملة من الخصائص تميزها عن باقي المشاريع الأخرى نذكر أهمها:

#### ➤ خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتعلقة بالعملاء

• المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحمل الطابع الشخصي بشكل كبير فهي غالبا مؤسسات فردية، عائلية، شركات أشخاص، وبالتالي تكون هناك علاقة عائلية أسرية وبينهم روابط شخصية وبالتالي يؤدي هذا إلى الولاء والانتماء إلى هذه المؤسسة (رحموني، 2011، صفحة 29)؛

- يسود الطابع غير الرسمي على التعامل بين العاملين والمالكين؛
- معرفة العملاء والسوق بشكل مفصل، فسوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محدود نسبيا، والمعرفة الشخصية للعملاء يجعل من الممكن التعرف على شخصياتهم واحتياجاتهم بشكل مفصل.

#### ➤ خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتعلقة بالجوانب الإدارية والتنظيمية

- هناك تشابك واضح بين الملكية والإدارة؛
- استقلالية الإدارة في اتخاذ قراراتها؛
- الإدارة لديها قدرة على التكيف مع العمل بالإضافة إلى أن الهيكل التنظيمي غير معقد ويتميز بالبساطة.

#### ➤ خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتعلقة برأس المال والتمويل

- ملكية رأس المال من قبل مالك أو عدد قليل من المالكين؛

- مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة غالبا ما تكون ذاتية حيث لا يستطيع المشروع في الغالب الحصول على قروض كبيرة وخارجية بل يعتمد على المدخرات الشخصية (أحمد و برهم، 2007، صفحة 97)؛
- انخفاض تكلفة الإدارة وقلة المصروفات، وسهولة الدخول في السوق والخروج منه بصورة جيدة.

### ثالثا: المعوقات والمشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أهم المعوقات والمشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بشكل عام في كافة أنحاء العالم (سيد سالم، 2011، صفحة 74):

✓ **كلفة رأس المال:** إن هذه المشكلة تنعكس مباشرة على ربحية هذه المؤسسات من خلال الطلب من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدفع سعر فائدة مرتفع مقارنة بالسعر الذي تدفعه المؤسسات الكبيرة، إضافة إلى اعتماد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الاقتراض من البنوك مما يؤدي إلى ارتفاع الكلفة التي تتحملها.

✓ **التضخم:** من حيث تأثيره في ارتفاع أسعار المواد الأولية وكلفة العمل مما سيؤدي حتما إلى ارتفاع تكاليف التشغيل، وهنا تعترض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مشكلة رئيسية وهي مواجهتها للمنافسة من المؤسسات الكبيرة، مما يمنعها ويحد قدرتها على رفع الأسعار لتجنب أثر ارتفاع أجور العمالة وأسعار المواد الأولية.

✓ **التمويل:** تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صعوبات تمويلية بسبب حجمها وبسبب حداتها، وعليه تتعرض المؤسسات التمويلية إلى جملة من المخاطر عند تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف مراحل نموها، ونظرا لهذه المخاطر تتجنب البنوك التجارية توفير التمويل اللازم لهذه المشروعات نظرا لحرصهم على أموال المودعين.

✓ **الإجراءات الحكومية:** وهي مشكلة متعاضمة في الدول النامية خصوصا في جانب الأنظمة والتعليمات التي تهتم بتنظيم عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

✓ **الضرائب:** يعتر النظام الضريبي أحد أهم المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جميع أنحاء العالم، وتظهر هذه المشكلة من جانبين سواء لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث ارتفاع الضرائب، وهي تعتبر كذلك مشكلة لمصلحة الضرائب نظرا لعدم توفر البيانات الكافية عن هذه المؤسسات مما يضيق عمل جهاز الضرائب.

✓ **المنافسة:** المنافسة والتسويق من المشاكل الجوهرية التي تتعرض لها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وأهم مصادر المنافسة نجد الواردات والمؤسسات الكبيرة.

✓ **ندرة المواد الأولية:** من حيث الندرة الطبيعية وعدم القدرة على التخزين وضرورة اللجوء إلى الاستيراد وتغيرات أسعار الصرف.

✓ **المشاكل الإدارية:** يمكن أن نوجزها فيما يلي

- نقص الخبرة الإدارية.
- ضعف الرقابة المالية.
- عدم الكفاءة في إدارة الموارد.
- عدم القدرة على التحول من عقلية الفرد إلى عقلية المؤسسة.

✓ **المشكلات التمويلية والاستثمارية**

- مشكلة الهوية ومعايير الاستدامة.
- مخاطر التعثر.
- قصور دور المؤسسات الداعمة.
- المعوقات القانونية والتنظيمية.
- ضعف البنية الإدارية والإنتاجية.

## II.3- توجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للاستدامة

في ظل بيئة متقلبة وغير مستقرة من حيث الفرص والتهديدات، كان لابد على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إتباع أسلوب مسؤول من خلال تبني فلسفة جديدة تقوم على أنشطة مستلهمة حسب منظور التنمية المستدامة، ومن هنا نجد أن للتنمية المستدامة هدفا يجب أن نسعى إليه بوضع ضوابط واليات يمكننا من تحقيق أهدافها، وتنوع المعايير والضوابط بين اجتماعية، اقتصادية وبيئية، فإذا أردنا إنشاء مشروع ما يجب إخضاعه لمعايير ثلاثة أولها اجتماعي، ثانيها اقتصادي يركز على توفير عائدات مالية للكيانات المحلية والتأثير الإيجابي على ميزان المدفوعات، وأخرها بيئي يهدف إلى تقليص انبعاث الغازات التي تفني بأغراض الطاقة.

### أولا: الرهانات التي تسعى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى كسبها من خلال التنمية المستدامة

يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تحيى العديد من المزايا في تنميتها من خلال إتباع منهج التنمية المستدامة، فهناك ثلاثة رهانات أساسية تسعى إلى كسبها وهي (محمود محمد، 2018، صفحة 61):

- **رهان اقتصادي:** يتمثل في تقليص الحدود الممكنة للتكاليف المرتبطة باستهلاك المياه، الطاقة والمواد الأولية وكسب زبائن جدد من خلال تطبيقات إنتاجية جديدة في مجالات محددة.
- **رهان اجتماعي أخلاقي:** يتمثل في تحسين شروط العمل، تحفيز العمال... الخ.
- **رهان استراتيجي:** تحسين صورة المؤسسة وعلاقتها مع مختلف الفاعلين في المجتمع المدني، كذلك موقعها في السوق وتحسين جودة خدماتها.

### ثانيا: نماذج عن دمج التنمية المستدامة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

غالبا ما ينظر إلى دمج التنمية المستدامة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أنها تتطلب موارد مالية ووقت إضافي بالإضافة إلى ذلك غالبا ما تعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عجلة من أمرها، وقد تكون الخبرة المطلوبة للتنمية المستدامة في مجال الأعمال التجارية عقبة أمام المؤسسة الصغيرة والمتوسطة ومع ذلك سنسلط الضوء على جملة الممارسات والأدوات العملية التي استخدمتها مجموعة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تتحرك نحو التنمية المستدامة من خلال عرضنا لشركتي Roche و Insertech Angus (Fiorucci, 2019):

➤ **شركة Roche:** وهي الشركة التي جعلت التنمية المستدامة جزءا لا يتجزأ من عملياتها اليومية وإستراتيجيتها التجارية، أدى دمج التنمية المستدامة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى إنشاء خدمة تنمية مستدامة في عام 2007 تليها وضع سياسة للتنمية المستدامة في عام 2009، وبالنسبة لتلك المؤسسات التي لم تطبق خدمة التنمية المستدامة لا تزال غير مقتنعة بالمكاسب الناتجة عن تنفيذ نهج التنمية المستدامة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فإن الدعايات الإيجابية لتنفيذه في شركة Roche كبيرة تتمثل في: تحديد موقع الشركة التنافسي تجاه المنافسة، تنمية البيئة، تنمية الشعور بالفخر وتعلق الموظفين تجاه الشركة، تخفيض تكاليف الكهرباء والورق والنقل وغيرها من النفقات، زيادة فرص التعاقد، الحد من تأثير الأنشطة على البيئة والمجتمع... الخ.

➤ **مبادرة Insertech Angus:** وهي شركة صغيرة ومتوسطة الحجم في كيبك الكندية للاقتصاد الاجتماعي، هي أمر مدهش أيضا ففي عام 2008 بدأ منهج التنمية المستدامة بتشكيل لجنة خضراء وتعيين مدير بيئي داخل الشركة، كما بدأت اللجنة بتحسين ممارسات إعادة التدوير الداخلية للشركة من خلال تدريب وتثقيف موظفيها والتخلص من عبوات منتجاتها، بعد ذلك سمحت بوضع سياسة بيئية للشركة بمواصلة نهجها في التنمية المستدامة، لتوعية عملائها، وأيضا لاختيار الموردين المسؤولين، بعد مرور عام حصلت Insertech على شهادة ICI لإعادة التدوير مع علامة إعادة التدوير بنسبة 100 ٪ وحماية البيئة في إدارة النفايات، في عام 2010 تمضي شركة Insertech إلى أبعد من ذلك وتعين مستشارا بيئيا لتطبيق نظام الإدارة البيئية، سمح ذلك للشركة بأن تصبح محايدة من حيث الكربون والحصول على شهادة ISO 14001 في عام 2011 سمح لها تحسين ممارسات التنمية المستدامة بتطوير أنشطة تجارية

جديدة، تسمى الخدمات البيئية، زادت كل هذه الأنشطة تدريجيا من ربحية أعمال الشركة من خلال خفض تكاليف التوريد وزيادة العملاء، وبالتالي يمكن أن تصبح التنمية المستدامة مربحة اقتصاديا واجتماعيا.

وبهذا فقد أصرت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أهمية التقدم خطوة بخطوة، مع مراعاة احتياجاتها وإمكانياتها بالإضافة إلى ضرورة إشراك جميع أصحاب المصلحة في المؤسسة (الموظفون، العملاء، الموردون... الخ) لتحقيق سياسة تنمية مستدامة من خلال الأداء الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

### ثالثا: التحديات الرئيسية للتنمية المستدامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ركزت المناقشات حول المسؤولية الاجتماعية والبيئية بشكل رئيسي على المؤسسات الكبيرة، إلا أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم توفر أكثر من 80 في المائة من الوظائف الجديدة في كل سنة، ولكنها تخلق أيضا ما يصل إلى 80 في المائة من الآثار البيئية السلبية وأكثر من 60 في المائة من النفايات التجارية، لذا كان لابد من إدراج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للعمل بمتطلبات التنمية المستدامة. فقد تم تحديد جملة من التحديات من قبل مجموعة من القادة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى ممثلي القطاع العام وغير المهادر للربح المعروفين بقيادتهم في التنمية المستدامة، من خلال الأسئلة السبعة التالية، مرتبة حسب الأهمية :

(Réseau entreprise et developpement durable-les défis du développment durable des pme)

- كيف يتم تطوير الخبرة في التنمية المستدامة؟
  - كيف نقدم التنمية المستدامة من أصحاب المصلحة لجعلها ميزة تنافسية؟
  - كيفية إعلام المستهلكين لتحسين تقبلهم للتنمية المستدامة؟
  - كيفية إشراك أصحاب المصلحة لدعم الشركة في نهجها للتنمية المستدامة؟
  - كيف تقود التغيير داخليا إلى تثبيت التنمية المستدامة في الثقافة التنظيمية؟
  - كيف تتواصل بفاعلية داخليا لجذب واستبقاء الموظفين ملتزمين بالتنمية المستدامة؟
  - كيف نتحرك نحو التكامل طويل الأجل للتنمية المستدامة في الإستراتيجية الشاملة للشركة؟
- لذا فلا بد على قادة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومديريها مراعاة آثارها البيئية والاجتماعية، وسيمكن واضعي السياسات في المؤسسات الحكومية والجمعيات الصناعية والشركات الاستشارية والمنظمات غير الحكومية العاملة من أجل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لفهم احتياجاتهم بشكل أفضل.

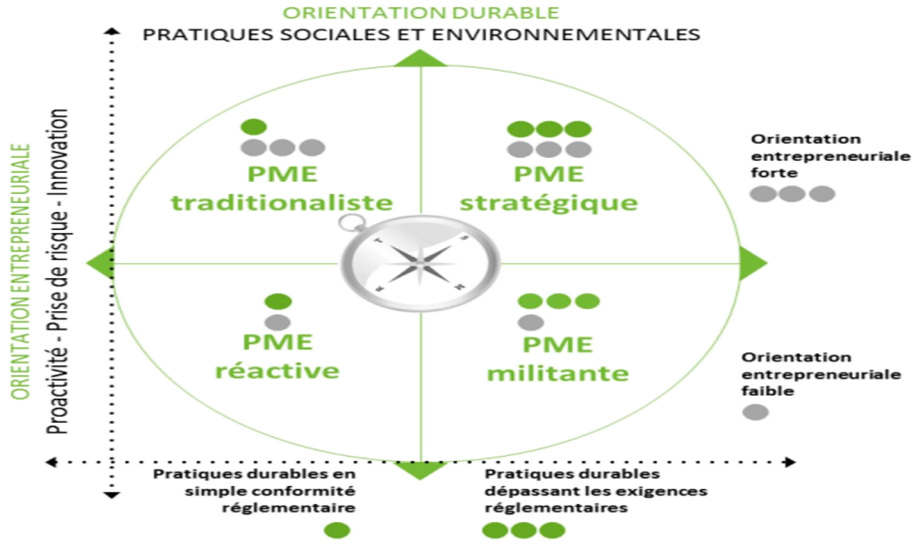
### رابعا: بوصلة الاستدامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

بوصلة الاستدامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي أداة توعية تم تطويرها، تستهدف مديري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ولمساعدة هذه المؤسسات في العثور على مكانها في التنمية المستدامة، يتم استخدام بوصلة الاستدامة وتقييم التوجه الريادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وممارسات الاستدامة البيئية والاجتماعية والمجتمعية، تم إنشاؤها بواسطة أكاديميين من مختبر البحوث للتنمية المستدامة في سياق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من جامعة كيبيك تعتمد بوصلة الاستدامة على البحوث الدولية (réseau entreprise et développement durable -La boussole de la durabilité).

إن بوصلة الاستدامة هي في الواقع مصفوفة تسمح بتحديد المواقع على طول محور التوجه المستدام (المحور الأفقي لبوصلة الاستدامة) ومحور التوجه الريادي (المحور العمودي لبوصلة الاستدامة). التوجه المستدام يقيم الممارسات البيئية والاجتماعية والمجتمعية. التوجه الريادي يقيس الموقف تجاه سلوكيات أساسية لريادة الأعمال.

تكشف بوصلة الاستدامة في إصدار الاختبار الخاص بها عن اتجاه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعد 33 سؤالاً من خيارات متعددة بناءً على الإجابات، توفر البوصلة للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة واحدة من ملفات تعريف الأعمال الأربعة التي حددها البحث حول الاستدامة وريادة الأعمال، هل هو عمل استراتيجي أم تفاعلي؟ هل هي أكثر عدوانية أم رد فعل؟ سوف تشير بوصلة الاستدامة إلى الاتجاه الذي يناسب السلوكيات المعروضة (R&D).  
توفر بوصلة الاستدامة طريقة لاكتشاف أي من ممارسات المؤسسة الصغيرة والمتوسطة تساهم في التنمية المستدامة هي أيضاً أداة للتفكير في تحديد المواقع والأداء العام لهذه المؤسسة.

الشكل رقم (01): بوصلة الاستدامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة



المصدر: Résponsabilité sociétal et développement durable, op cit

### III- النتائج ومناقشتها:

من خلال بحثنا هذا توصلنا إلى النتائج التالية:

- رغم جهود الدول والتقدم المحرز في مواضيع إنمائية عديدة خاصة ماتعلق بأهداف التنمية المستدامة السبعة عشر، إلا انه يظهر تأخرا واضحا في الانجاز ويوحى بأن الدول مجتمعة بعيدة عن تحقق أهداف التنمية المستدامة في سنة 2030.
- بعد أربع سنوات على اعتماد أجندة 2030 ،لا يزال التقدم المنجز في المنطقة العربية كما في العالم بعيدا عن الآمال والطموحات، حيث ترتفع نسب الفقر والجوع واللامساواة وتنتشر النزاعات والحروب ويهدد التغير المناخي استدامة الكوكب وتبثاً معدلات النمو ويؤدي النمط الاستهلاكي السائد إلى تدهور البيئة ويعرقل الاستقطاب السياسي العالمي القدرة على العمل الجماعي.
- تبقى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الفعالة والدساتير والإصلاحات التشريعية والقانونية على المستوى الوطني ضامنا رئيسيا لتحقيق التنمية المستدامة والمساواة والعدالة، ولتفعيل المواطنة بين الخطط التنموية الوطنية وأجندة 2030.
- ضرورة تفعيل آليات عقد الشراكات مع القطاع الخاص من خلال تعزيز مفاهيم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذلك دعم آليات المراقبة والمحاسبة في هذا الإطار كي يساهم هذا القطاع أيضا في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

### IV- الخلاصة:

يعتمد أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقدرتها على تلبية احتياجاتنا بشكل مباشر على قدرتنا على تلبية احتياجات الحاضرين دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها، كما تؤثر بيئتنا على الجوانب الاجتماعية لحياتنا مثل الصحة أو عدم المساواة أو

الاستبعاد، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة واحدة من المؤسسات التي لا تبحث عن حلول مستدامة فقط بالتعبير عن التحديات التي تواجهها في نهجها، ولكن تسعى أيضا إلى تحسين التفاعلات مع الجهات الفاعلة في المجتمع من حولهم من الناحية الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية، وجعل التنمية المستدامة على رأس الاستراتيجيات التي تتبناها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

## المراجع:

1. Doucet Maxime (14). octobre, 2012. (développement durable dans les petites et moyennes entreprises au Québec . outil de diagnostic de facteurs d'influence et des pratiques mises en œuvre, Essai présenté au Centre Universitaire de Formation en Environnement en vue de l'obtention du grade de maître en environnement.05-04 ، الصفحات 05-04
2. Fiorucci, C. (2019, septembre 10). lancer une démarche de développement durable, réseau entreprise et développement durable. Consulté le septembre 10, 2019, sur <https://redd.nbs.net/p/lancer-une-demarche-de-developpement-durable-inspirat-01160de1-d098-4654-9b8b-9f9db767d327>
3. réseau entreprise et développement durable -La boussole de la durabilité, L. b. (s.d.). La boussole de la durabilité. Consulté le septembre 12, 2019, sur <https://redd.nbs.net/p/la-boussole-de-la-durabilite-e60b6eb7-6a08-47e3-99cd-3920ae27a4ab>
4. Réseau entreprise et développement durable-les défis du développement durable des pme, .. (s.d.). les défis du développement durable des PME. Consulté le septembre 12, 2019, sur <https://redd.nbs.net/p/rapport-les-defis-du-developpement-durable-des-pme-po-c69f4f32-cd90-4b58-ab19-4d1e039c8b07>
5. Responsabilité sociétal et développement durable, .. (s.d.). Responsabilité sociétal et développement durable. Récupéré sur [http://www.vigiepme.org/index.php?option=com\\_content&view=section&id=20&Itemid=120&lang=fr](http://www.vigiepme.org/index.php?option=com_content&view=section&id=20&Itemid=120&lang=fr)
6. أحمد رحومني. (2011). المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في أحداث التنمية الشاملة في الاقتصاد الجزائري (الإصدار الأول). مصر: المكتبة المصرية.
7. الأمم المتحدة أهداف التنمية المستدامة. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 13 سبتمبر، 2019، من [www.un.org/sustainabledevelopment/ar/poverty](http://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/poverty)
8. الأمم المتحدة للرسم مستقبلا معا. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 14 سبتمبر، 2019، من [www.un.org/ar/sections/what-we-do/promote-sustainable-development/index.html](http://www.un.org/ar/sections/what-we-do/promote-sustainable-development/index.html)
9. الجمعية العامة للأمم المتحدة. (09-11 افريل 2019). تمكين الناس وضمان الشمول والمساواة في المنطقة العربية. المنتدى العربي للتنمية المستدامة لسنة 2019.
10. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الجريدة الرسمية العدد 02. (11 يناير، 2017). الجزائر.
11. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الجريدة الرسمية العدد 77. (15 ديسمبر، 2001). الجزائر.
12. آمال مهري. التوجه من الإعلام البيئي إلى الاتصال المسؤول في إطار التنمية المستدامة لدى المؤسسة الاقتصادية. مجلة العلوم الاجتماعية. العدد 19 ديسمبر 2014.
13. خالد قاشي، و أيوب الشيكرك. (07/06 ديسمبر 2017). المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر صعوبات و عراقيل. الملتقى الوطني حول اشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. الوادي: جامعة الشهيد حمه لخضر.
14. رابع خوي، و رقية حساني. (2008). المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها (الإصدار الأول). مصر، القاهرة: إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع.
15. ضياء النازوز. (2015). المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر (الإصدار الأول). الاسكندرية: دار التعليم الجامعي.
16. عبد المطلب عبد الحميد. (2009). اقتصاديات تمويل المشروعات. الاسكندرية: الدار الجامعية.
17. عبد الهادي عبد القادر سويغي. (2008). أساسيات التنمية والتخطيط الاقتصادي. القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية.
18. عثمان محمد غنيم، و ماجدة أبو زنت. التنمية المستدامة من منظور الثقافة العربية الإسلامية. مجلة دراسات العلوم الادارية. المجلد 36، العدد 01 ، جانفي 2009، الجامعة الأردنية، الأردن.
19. عثمان محمد غنيم، و ماجدة احمد ابو زنت. (2006). التنمية المستدامة : فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها. عمان، الاردن: دار صفاء.
20. عرفة سيد سالم. (2011). الجديد في ادارة المشاريع الصغيرة. الأردن: دار الراية للنشر و التوزيع.
21. علا عبيات. (بلا تاريخ). أبعاد التنمية المستدامة. تاريخ الاسترداد 13 سبتمبر، 2019، من [https://mawdoo3.com/أبعاد\\_التنمية\\_المستدامة](https://mawdoo3.com/أبعاد_التنمية_المستدامة)
22. فاطمة مبارك. التنمية المستدامة: اصلها ونشأتها. مجلة بيئة المدن الالكترونية- التعليم، التوعية و البيئة، مركز البيئة للمدن العربية. العدد الثالث عشر، يناير، 2016، دبي.
23. ليث عبد الله القهوي، و بلال محمود الوادي. (2012). المشاريع الريادية الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية (الإصدار الأول). الأردن ، عمان: دار حامد للنشر والتوزيع.
24. محمد خليل محمد محمد. (2018). المشروعات الصغيرة، مدخل للتنمية المستدامة- دراسة التجربة اليابانية (الإصدار الأول). القاهرة: دار حميثا للنشر والترجمة.
25. مروة أحمد، و نسيم برهم. (2007). الريادة وادارة المشروعات الصغيرة. مصر: الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات.